دراسة وتحليل واقع التأهيل المهني المحاسبي بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية

Study and analysis of the reality of professional accounting qualification with a view to promoting economic development

د. عصام محمد الطويل

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد

كلية الإدارة والتمويل بجامعة الأقصى

Email: imat1976@hotmail.com

Tel.0097259934688

د. عبد الرحمن محمد رشوان

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد

الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا

Email: abdrashwan@yahoo.com

Tel.0097258291570

ملخص:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيس إلى دراسة وتحليل واقع التأهيل المهني المحاسبي بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين، وللإجابة على التساؤلات واختبار فرضيات الدراسة، اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، وللحصول على البيانات اللازمة تم توزيع استبانة بعد تقييمها وتحكيمها من عدد من المتخصصين على مجتمع الدراسة المكون من المدراء الماليين، ورؤساء الأقسام المالية، والمحاسبين العاملين في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني والبالغ عددهم (25) موظف وموظفة.

أثبتت نتائج الدراسة بأنه توجد تحديات كبيرة تواجه عملية التأهيل المهني المحاسبي في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين، بوزن نسبي (74.6%)، كما توجد آليات كبيرة لمهنة المحاسبة لتطوير مقدرتها في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين، بوزن نسبي (79.8%).

وتوصى الدراسة بضرورة قيام الجهات المختصة بتطوير آليات التأهيل المهني المحاسبي وعلى مستويات لا تقل عن المستويات الدولية للمساعدة في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين.

الكلمات المفتاحية: التأهيل المهني، المهارات العلمية والعملية، التنمية الاقتصادية.

Abstract:

The objective of this study is to study and analyze the reality of vocational qualification in order to promote economic development in Palestine. In order to answer the questions and test the hypotheses of the study, the researchers relied on the analytical descriptive approach. In order to obtain the necessary data a questionnaire was distributed after evaluation and arbitration by a number of specialists in the study community Comprising of financial managers, heads of financial departments and accountants working in the Palestinian Ministry of National Economy (25) employees and employees.

The results of the study showed that there are significant challenges facing the process of vocational qualification in the promotion of economic development in Palestine with a relative weight of 74.6%, There are also significant mechanisms for the accounting profession to develop its ability to promote economic development in Palestine with a relative weight of 79.8%.

The study recommends the need for competent authorities to develop the mechanisms of vocational qualification and accounting at levels not less than international standards to help promote economic development in Palestine.

Key words: vocational qualification, scientific and practical skills, economic development.

مقدمة:

المحاسبة هي مهنة منظمة تختص بتسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث الاقتصادية بصورة يمكن أن تستفيد منها الجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالوحدة الاقتصادية، كما أن المحاسبة هي علم ضمن العلوم الاجتماعية يمتاز بمعرفة مصنّفة لها مادتها العلمية التي أمكن الوصول إليها عن طريق الدراسة والخبرة معاً عبر مراحل مختلفة من الزمن.

وتشكل مهنة المحاسبة أحد المهن التي تقوم بدور اقتصادي واجتماعي هام على مستوى الأفرادوالمؤسسات والقطاعات من حيت قياس الوضع المالي، ونتائج العمليات للنشاط الاقتصادي، وتوجيه قرارات تخصيص الموارد والقرارات الاقتصادية لإنشاء اقتصاد وطني قوي وعالمي مشرق، فلذلك تم تعزيز مهنة المحاسبة والمساهمة في تطوير الاقتصاد ورفع مستوى الالتزام بمعايير وقواعد المهنة وزيادة التوافق في العالم العربي، وتحسين الثقة في نوعية وموثوقية تقديم تقارير مالية، وتشجيع توفير معلومات ذات أداء عالي الجودة، وتوفير الوقت والجهد لأعضاء مهنة المحاسبة للتعامل مع التطورات المحاسبية من خلال التأهيل المهني المحاسبي، ورفع مستوى تقديم خدمات ذات جودة عالية من قبل جميع أعضاء مهنة المحاسبة.

كما تعتبر مهنة المحاسبة من أكثر المهن أهمية لأنها تهدف إلى تنمية الاقتصاد الوطني والتخصـــيص الأمثل للموارد، إلا أنها في دولة فلســطين ما زالت في طور الإنشـــاء، حيث أنها تُعـاني من بطء في الاســـتجـابـات للمتغيرات البيئيـة ولا تواكـب التطور في العـالم، ولا تُلبي الاحتيـاجـات المتزايـدة في الطلـب على المعلومـات المـاليـة التي تُبيّن طبيعـة الأنشـــطـة الاقتصادية ونتائجها.(نشوان، 2004، 29)

وفي ضـوء التحول السـياسـي بقيام السـلطة الوطنية الفلسـطينية في أيار/ مايو (1994) (بموجب اتفاقية أوسلو)، وإنشاء سوق فلسطين للأوراق المالية في عام (1995)، بدأ يظهر واقع جديد على بيئة الأعمال الفلسـطينية في الجوانب الاقتصـادية والمالية، ومواكبةً لهذا الواقع أصـبح هناك حاجة لدراسة وتحليل واقع التأهيل المهني بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية.

مشكلة الدراسة:

نظراً للأهمية التي تتمتع بها مهنة المحاســـبة، كان إلزاماً على جميع الأطراف ذات العلاقة بمهنة المحاســـبة العمل على تطوير هذه المهنة من خلال الشـــروع في التأهيل المهني للمحاسـب، وتحسـين مسـتويات الأداء المهني، والحد من أوجه القصـور والضـعف فيما تعانيه، ويجب أنْ يكونَ لكل القرارات المرتبطة بالسياسات المحاسبية نتائج اقتصادية، وإذا لم تترتب مثل

تلك النتائج فلن يكون هناك سـبب لأي من هذه القرارات، وتنتهي النتائج المرغوبة في تحسـين المعلومات المتاحة للمسـتثمرين ومسـتخدمي المعلومات وتكون النتيجة اتخاذ قرارات اقتصـادية صـحيحة وتخفيض التكاليف التي يتحملها مسـتخدمو المعلومات لجمع المعلومات.(هندركسـون، 2005، 2015)

وعلى ضـوء ما تقدم فإن مشـكلة هذه الدراسـة تدور حول كيفية الإجابة على الأسـئلة التالية:

1. ما هي التحديات التي تواجه عملية التأهيل المهني المحاسبي في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين؟
2. ما هي الآليات التي تطور مقدرة مهنة المحاسبة في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين؟

أهداف الدراسة:

إن الهدف الرئيس لهذه الدراسـة هو دراسـة وتحليل واقع التأهيل المهني المحاسـبي بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف التالية:

1. التعرف على التحديات التي تواجه عملية التأهيل المهني المحاسـبي في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين.
2. تحديد الآليات التي تطور مقدرة مهنة المحاسبة في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدارسـة من أهمية الدور الذي تلعبه مهنة المحاسـبة في تحقيق التنمية الاقتصـادية في فلسـطين وخاصـة أن الدول النامية مثل فلسـطين تواجه العديد من التحديدات والأثار الاقتصـادية، التي تحاول هذه الدراسـة تقديم حلول ومقترحات حول الدور الذي تلعبه مهنة المحاسبة في تعزيز التنمية الاقتصادية، للنهوض في أي دولة بشكل عام وفلسطين بشكل خاص وجعل مؤسساتها تتنافس منافسة محلياً واقليماً وعالمياً.

فرضيات الدراسة:

للإجابة على تلك التساؤلات يمكن صياغة الفروض التالية:

1. توجد تحديات تواجه عملية التأهيل المهني المحاسـبي في تعزيز التنمية الاقتصـادية في فلسطين.
2. توجد آليات لتطوير مقدرة مهنة المحاسبة في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين.
3. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دراسة وتحليل واقع التأهيل المهني المحاسبي بهدف تعزيز التنمية الاقتصـادية تعزى إلى متغيرات الديمغرافية (التخصـص العلمي، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة).

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على المدراء ورؤساء الدوائر والأقسام المالية العاملين بوزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني.

الحدود الزمانية: ستجرى هذه الدراسة خلال الفترة الواقعة ما بين شهر ديسمبر 2018 وحتى نهاية مايو 2019.

تقسيمات الدراسة:

قام الباحثان بمناقشة مشكلة الدراسة من خلال ما يلي:

- الدراسات السابقة.
- الإطار النظري للدراسة.
- الدراسة التطبيقية.
- النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (الناظر، 2005):

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المحاسب في التنمية الاقتصادية في فلسطين، وتوصلت نتائج الدراسة إن التنسيق بين المقومات الأساسية لأداء وظائف المحاسبة وهي التعليم أو التأهيل المحاسبي، وأسس وقواعد ممارسة مهنة المحاسبة، والبحث العلمي في مجال المعرفة المحاسبية امر ضروري وبالغ الأهمية لما له من تأثير مباشر على نجاح كل من تلك المقومات في أداء الدور المنوط به ، فتلك المقومات تكمل بعضها البعض وتؤثر في بعضها البعض ، كما أنها جميعًا تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة، وأوصت الدراسة بضرورة السعي إلى استصدار التشريعات اللازمة من الجهات الحكومية أو الهيئات الأخرى ذات الاختصاص في فلسطين بضرورة إعطاء مهنة المحاسبة دورها واحترامها لتأخذ مكانتها على اختلاف مواقعها في الوحدات الاقتصادية وإعطاء المحاسب في تلك الوحدات.

2- دراسة (Pan, P. and Perera H., 2012):

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى ملائمة خريجي تخصص المحاسبة في الجامعات الاسترالية لمتطلبات سوق العمل الخاصة بالمهارات والكفاءات التي يجب أن يمتلكها هؤلاء الخريجين، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، ووزعت استبانة على الطلبة الخريجين في تخصص المحاسبة في الجامعات الاسترالية، وتوصلت الدراسة إلى أن البرامج المحاسبية المطبقة غير كافية لتطوير قدرات ومهارات طلبة تخصص المحاسبة ولا تتفق مع متطلبات سوق العمل، وضرورة العمل على القيام بتطوير الخطط والبرامج للتعليم المحاسبي حتى تفي بمتطلبات الوظيفة في سوق العمل.

3- دراسة (زويلف، 2013):

هدفت الدراسة إلى التعرف على قياس مدى مساهمة التزام المحاسبين في قطاع الأعمال بأخلاقيات مهنة المحاسبة ودوره في تلبية متطلبات عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق نجاحها، كما أظهرت الدراسة مجموعة من النتائج أبرزها أن التزام المحاسبين المهنيين بأخلاقيات مهنة المحاسبة يلعب دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية، إذ يساهم بدرجة مرتفعة في إنجاح هذه العملية. وأن أعلى مساهمة هي للقاعدة الأخلاقية ذات العلاقة بتحضير المعلومات والتقرير عنها، ثم السلوك المهني، يليه الكفاءة المهنية والعناية اللازم، والقاعدة الأخلاقية المتعلقة بالتضاربات المحتملة، والسرية، والقاعدة الأخلاقية ذات العلاقة بالمصالح المالية والمغريات، والنزاهة والموضوعية، وأخيرا القاعدة الأخلاقية ذات العلاقة بالعمل وفق خبرة كافية، وأوصت الدراسة بضرورة قيام المنظمات الاقتصادية بوضع نظام للحوافز والمكافآت لتشجيع السلوك المهني الأخلاقي وحماية المحاسبين المهنيين ضد أي مظهر من مظاهر الإغراء التي تشجعهم على تجاوز الالتزامات الأخلاقية المهنية.

4- دراسة (Al Sawalqa A., & Obiadat F., 2014):

هدفت الدراسة إلى الكشف عن الفجوة بين برامج تعليم المحاسبة في الجامعات الأردنية ومتطلبات ممارسة المهنة وسوق العمل، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكانت الأداة عبارة عن استبانة طبقت على عينة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، وأجريت مجموعة من المقابلات مع أرباب العمل، ومكاتب التدقيق الخارجي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك فجوة بين برامج تعليم المحاسبة ومتطلبات سوق العمل، والممارسات المهنية لمهنة المحاسبة، وأن الفجوة في معظمها تتضح في حجم التكنولوجيا المستخدمة في تدريب وتعليم الطلبة، وبين تلك المستخدمة في سوق العمل، كما تبين وجود فجوة في المهارات الحياتية للطلبة كالاتصال والتواصل.

5- دراسة (أدم، وأخرون، 2015):

هدفت الدراسة إلى التعرف على تحديد الدور الذي يمكن أن تلعبه مهنة المحاسبة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالسودان، وتوصلت الدراسة إلى أن عملية مساهمة مهنة المحاسبة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتوقف على ممارسات محاسبية وفق مستجدات العمل المحاسبي، وأن تطوير عملية الأداء المحاسبي تتحقق من خلال إزالة المعوقات التي تعترض العمل المحاسبي في البيئة السودانية، وأوصت الدراسة بأن تولي الدولة اهتماماً بمهنة المحاسبة والاعتراف بأهمية المعلومات المحاسبية في عملية التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي.

6- دراسة (شريعة، 2016):

هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على الدور الحالي والمحتمل لنظم المعلومات المحاسبية في تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية في ليبيا ودراسة تأثير الثقافة على الاحتياجات المحاسبية، وذلك من خلال مناقشة معنى المعلومات وتحديد أهداف النظم المحاسبية في خدمة احتياجات ومتطلبات التنمية الاقتصادية في ليبيا، وتوصلت نتائج الدراسة إلى إن التحدي الذي تواجهه الدول الناميةِ، (مثل ليبيا)، في تطوير واستعمال أنظمة المعلومات هو الاعتقاد السائد بأن استخدام الأنظمة المحاسبية في الدول المتقدمة سوف يؤدي إلى تلبية الاحتياجات المطلوبة دون الأخذ في الاعتبار العوامل الثقافية والسياسية والاقتصادية للبيئة المحاسبية، وهذا يعتبر تحدي ضخم، يستحقّ الجهد المشتركِ من السلطات الحكومية، والممتهنين بمهنة المحاسبة، وغيرهم من
مستخدمي المعلومات المحاسبية والأكاديميين وذلك لكي يصبح للمحاسبة دور فعال في تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية في البلاد، وأوصت الدراسة بضرورة إجراء بحوث أخرى لإلقاء الضوء على دور وتأثير نظم المحاسبة العالمية على المحاسبة في البيئة الداخلية، وهذه التأثيرات قد تتضمن فهم كيفية وضع المجتمع وتعلقه بدور نظم المحاسبة، ووضع مهنةِ المحاسبة، واهتمام الحكومة بتغيير التشريعات.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة مهنة المحاسبة والتنمية الاقتصادية من جوانب متعددة، منها ربط بين التأهيل العلمي والعملي والتنمية الاقتصادية، ومنها ربط بين نظم المعلومات المحاسبية والتنمية الاقتصادية، وهناك دراسات ربطت بين التعليم المحاسبي وأخلاقيته والتنمية الاقتصادية، وهناك دراسات ربطت بين دور المحاسب وتحقيق التنمية الاقتصادية.

– **أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:** تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في جوانب متعددة، أهمها أنها تتناول المعلومات المحاسبية، ومفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها، وكذلك تتشابه في استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

– **أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:** تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في جوانب متعددة أهمها أنها تربط بين التأهيل المهني المحاسبي (التأهيل العلمي، والتأهيل العملي) وبين التنمية الاقتصادية، كذلك فإنها تختلف عن بعض الدراسات السابقة في المجتمع والعينة.

– **أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:** استفاد الباحثان من الدراسات السابقة في مجال إثراء الدراسة الحالية ببعض المفاهيم والتعريفات في الإطار النظري، وأداة الدراسة، والنتائج والتوصيات.

الإطار النظري للدراسة:

المحور الأول: مفهوم التأهيل المهني المحاسبي:

إن جودة التأهيل المهني والعلمي للمحاسب يضمن المحافظة على مهنة المحاسبة وتقدمها بشكل مستمر، ويزيد من احترام وتقدير الغير لها نتيجة لكفاءة وتنوع الخدمات التي تقدمها للمجتمع.

أولاً: المقصود بالتأهيل المهني المحاسبي:

يقصد بالتأهيل المهني المحاسبي هو: "توافر قدر مناسب من المعرفة بالعلوم التي ترتبط بطبيعة عمله مع ضمان استمرار عملية التعليم بما يحقق دائماً المستوى الملائم للأداء المهني في مجال المحاسبة".(أبو السعود، 2014، 22)

كما يقصد بالممارسة المهنية لمهنة المحاسبية هي: "جميع ما يقوم به المحاسب من أعمال تتعلق بمهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات في منظمات على اختلاف أنواعها منظمات الأعمال، أو الجهات الحكومية، أو المنظمات غير الربحية، أو مكاتب التدقيق الخارجي، أو أي منظمات أخرى لها علاقة بمهنة المحاسبة، ولا يقتصر دور المحاسب على اعداد الموازنات والميزانيات، وادخال البيانات، بل يتعدى ذلك لتقديم القرارات المالية والمحاسبية، وتجهيز التقارير المالية والمحاسبية".(العلوي، 2012، ص 104)

ثانياً: مواطن الضعف في الممارسة المهنية للمحاسبة:

إن واقع مهنة المحاسبة في معظم أرجاء العالم العربي تعاني من مواطن الضعف عديدة والتي من أهمها ما يلي (الناظر، 2005، 3-4):

1. النقص في عدد المحاسبين المؤهلين تأهيلاً مهنياً جيداً.
2. التغيرات التي طرأت على مهنة المحاسبة وبتسارع أكثر في الآونة الأخيرة.
3. فقدان السبيل المناسب الذي يمكن للمحاسبين من تدريب وتأهيل أنفسهم بالمستوى الذي تتطلبه احتياجات المهنة في الوقت الراهن.
4. غياب أصول محاسبية مكتوبة ومتعارف عليها يتم الالتزام بها عند الممارسة المهنية ويتم الرجوع إليها عند الحاجة. وبالتالي فإن المعالجات المتباينة للموضوع الواحد لا تزال سائدة في ظل التعبير الفني المصطلح عليه وفقًا للمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.
5. غياب الجهاز المناسب كهيئة مهنية معترف بها دولياً، بإمكانها دراسة نقاط الضعف ومعالجتها وفقًا للمستوى المطلوب.

ثالثاً: الركائز الأساسية التي يعتمد عليها في تطوير التأهيل المهني المحاسبي:

يعتمد تطوير التأهيل المهني المحاسبي على مجموعة من الركائز الأساسية من أهمها ما يلي:

1. بث الشعور بالحاجة إلى التطوير بين مختلف المعنيين بمهنة المحاسبة والمراجعة بهدف تكوين رأي عام لتوقع التطوير بل والمطالبة به، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال المؤتمرات والندوات العلمية بالإضافة إلى وسائل الإعلام المختلفة.

2. تكاتف وتضافر الجهود بين كل من المؤسسات التعليمية والمنظمات المهنية ومنظمات الأعمال، وذلك أن تطوير التأهيل المهني لم يعد شأناً خاصاً، وإنما هو من مسئوليات الحكومة ومؤسسات التعليم واساتذة الجامعات وقطاعات التجارة والصناعة بل ووسائل الاعلام أيضاً.
3. تحديد خطوات وإجراءات التطوير بشكل متدرج وبعيداً عن العفوية والتصرفات الفردية.
4. توفير الإمكانيات المادية والبشرية بالإضافة إلى الأدوات والوسائل اللازمة للتطوير.
5. استمرارية التقويم والتطوير والتحسين، وذلك من خلال المراجعة المستمرة لمحتويات المقررات المحاسبية وسياسات التدريب العملي للتحقق من ملاءمتهما للظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتجددة والمتطورة.
6. إعطاء الوقت الكافي للتعرف على آثار التطوير إذ أن الآثار التي يُحدثها التطوير لا يمكن أن تظهر فوراً، وإنما تظهر بعد فترة قد تطول أو تقصر حسب مدى عمق التطوير. (رمو، وإسماعيل، 2017)

ولهذا فإن الحاجة ملحة الآن أكثر من أي وقت مضى على زيادة الالتزام بعملية التأهيل المهني المستمر من خلال القيام بالآتي:

- السعي لتطوير مهنة المحاسبة والمبادئ والقواعد الأخرى المتعلقة بها.
- تطوير مستوى الكفاءة والسلوك المهني بين أعضائها.
- حماية وحفظ استقلالية الأعضاء المهنية وممارسة الرقابة المهنية عليهم.
- القيام بكل ما من شأنه أن يؤدي إلى تقدم وحماية سمعة المهنة. (الناظر، 2005، 4)

المحور الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها:

أولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية:

قبل الحديث عن التنمية الاقتصادية لابد من التعرف على مفهوم التنمية والتي يقصد بها: "سلسة من التغيرات التي بدونها يتوقف النمو والذي يمثل التحسين الكمي لمجمل الاقتصاد لما في ذلك الموارد والنمو الديمغرافي وإنتاجية العمل وهذه المهمة تقتضي سلسة من التغييرات في الهيكل الاقتصادي حتى يضمن استمراره".(بناني، 2009، 10)

يقصد بمفهوم التنمية الاقتصادية بأنها: "العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل، مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وتحسين في نوعية الحياة وتغير هيكلية الإنتاج". (أبو جودة، 2011)

كما يقصد بمفهوم التنمية الاقتصادية أيضاً بأنها: "مجموعه من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو".(بناني، 2009، 11)

ثانياً: عناصر التنمية الاقتصادية:

إن التنمية تحتوي على عدد من العناصر أهمها ما يلي(أبو جودة، 2011):

1- الشمولية، فالتنمية تغير شامل ينطوي ليس على العامل الاقتصادي فقط، وإنما أيضًا الثقافي والسياسي والاجتماعي.

2- حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي فترة طويلة من الزمن، وهذا يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل.

3- حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة والتخفيف من ظاهرة الفقر.

4- ضرورة التحسن في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد.

ثالثاً: أهداف التنمية الاقتصادية:

تتمثّل أهداف التنمية الاقتصادية بزيادة الدخل القومي والارتقاء بمستوى معيشة الإنسان وتقليل الفجوة الداخلية، مع تعديل تركيبة هيكل الاقتصاد القومي لمصلحة قطاع الصناعة والتجارة. وتلك الأهداف هي، في واقع الأمر، بمنزلة علاج للمشكلات الناتجة من الخصائص الأساسية التي تتمثل باقتصاديات الدول الفقيرة التي تعدّ دولاً منتجة للمواد الاولية وبعضها قابل للنفاد. هذه البلدان تواجه ضغوطًا سكانية وارتفاعًا في معدلات المواليد، وتمتلك موارد طبيعية لم يتم تطويرها نظرًا إلى ضعف الاستثمارات وخصوصًا بالبنية التحتية، إضافة إلى العجز في رأس المال نتيجة ضعف التراكم الرأسمالي بسبب نقص المدّخرات، وميل معدلات التبادل التجاري لغير صالحها، ما يجعل هذه الدول عرضة للتقلب الاقتصادي وتأثرها بالدورات الاقتصادية العالمية. كما أنها تعاني الخلل البنائي لأفراد المجتمع، من حيث انخفاض مستوى المدخول، وسوء توزيع العاملين في القطاعات الاقتصادية، وضعف الإنتاجية وانتشار الفساد الإداري، وعدم الشفافية، واختلال آليات السوق في غياب القوانين الكابحة للاحتكار، ثم الطغيان السلطوي والاستبداد. (أبو جودة، 2011، 14)

المحور الثالث: واقع التأهيل العلمي والعملي المحاسبي ودوره في تعزيز التنمية الاقتصادية:

أولاً: دور المحاسبة في تعزيز التنمية الاقتصادية:

معظم الدول النامية لديها عدد قليل جداً من المحاسبين القادرين على استغلال كامل الإمكانات التي توفر المعلومات المحاسبية للتنمية الاقتصادية، إن واضعي السياسات التي يمكن أن تؤثر على تطور المحاسبة هم أنفسهم في كثير من الأحيان لا يدركون ماذا يمكن أن تقدم المحاسبة للتنمية الاقتصادية، وبالتالي فهم مترددون في استخدام الكثير من مواردهم الشحيحة لتطوير النظم المحاسبية ذات الصلة، ومما يضاعف الفشل في إدراك أهمية المحاسبة في التنمية الاقتصادية في الدول النامية من خلال حقيقة أن المحاسبين والاقتصاديين لا يدركون أن تخصصاتهم تغطي أرضية مشتركة، وبالتالي لا يوجد تعاون بينهم بشكل وثيق كما يجب، وترتبط بشكل رئيسي أنشطة الوحدات الاقتصادية مع المحاسبين، وهناك حاجة ملحة للتعاون بين المحاسبين والاقتصاديين لتحديد الاحتياجات من المعلومات المطلوبة من المخططين الاقتصاديين، وذلك من أجل بناء نظام

محاسبي مناسب لقياس التنمية الاقتصادية للدول التي ترغب في تطوير الجوانب الاقتصادية، والمحاسبية، والمالية.(شريعة، 2016)

ثانياً: واقع التأهيل العلمي المحاسبي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية:

إن التأهيل العلمي المحاسبي يشتمل على كافة المعارف والمهارات المتعلقة بجودة التعليم ومهنة المحاسبة في الإيفاء بمتطلبات الوحدات الاقتصادية في سوق العمل ويرتبط بجوده التعليم المحاسبي فالعلاقة بينهما متبادلة لان التغيرات البيئية فرضت الحاجة إلي تغيرات بمتطلبات سوق العمل من التركيز علي عنصر الكم إلي التركيز على عنصر النوع, والذي امتدت آثاره إلي مجموعه المعارف والثقافات والمهارات المطلوب توافره في المحاسبين والعاملين بتلك الأسواق لتصبح غير محدود للجوانب الفنية فقط, بل تتجاوز ذلك إلي جوانب التفكير الإبداعي ليتمكن من السيطرة علي تلك الأسواق الجديدة, لذا فانه التعليم الجامعي يعد لبنة مهمة في هذه البناء لبلوغ تلك الأهداف ويجب أن يوجه نحو تلبية الاحتياجات الآنية والمستقبلية لمتطلبات الوحدات الاقتصادية التابعة لسوق العمل.

لم يعد دور المحاسب يقتصر على مجرد أعداد الكشوفات المالية بل يتعداها إلى وظيفة توزيع وتطوير وتحليل المعلومات المالية والاقتصادية وأن ذلك كله يتطلب براعة وعناية فائقتين مع توفر مواصفات ومهارات جديدة في المحاسبين لتلبية حاجات سوق العمل للمحافظة على بقاء الخدمات المقدمة من قبل المحاسبة ذات قيمة لزبائنها وكونها تسعى إلى توفير معلومات ذات جوده.

أن جودة المعلومات ترتبط بجودة مهنة المحاسبة والتي بدورها ترتبط إيجابيا مع جودة التعليم والتدريب المحاسبي، فالعلاقة متبادلة بين كل من مهنة المحاسبة والتعليم والتدريب المحاسبي إذ يؤثر كل منهما على الاخر، والمجال المهني في الوقت الحالي يجعل من مسالة التغيير والنهوض بالتعليم المحاسبي أمراً ضرورياً ويحتم استجابة فعالة لممارسي المهنة والأكاديميين لتقليل الفجوة بين متطلبات سوق العمل والحاجات الجديدة لبيئة الأعمال وبين خريجي الجامعات (المحاسبين) إن المحاسبة بفروعها المختلفة تعمل بصورة متكاملة في خدمة الوحدات الاقتصادية من أجل تحقيق الأهداف المرجوة منها، ومن أبرزها تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة، لأن تحقيق أقصى كفاية إنتاجية في الوحدات الاقتصادية المختلفة داخل الدولة يؤدي بدوره إلى تقدم هذه الدولة اقتصادياً، خصوصاً إذا توفرت العوامل أخرى للتنمية الاقتصادية.(حسن، وعبد الوهاب، 2008).

كما أن هناك بعض المشاكل الرئيسية للتأهيل العلمي المحاسبي في الدول النامية ومنها فلسطين ومن هذه المشاكل ما يلي:

1. نقص في المحاسبين المؤهلين على جميع المستويات وفي جميع المجالات المحاسبية.
2. عدم توفر الصفات الكمية والنوعية في المعلومات المحاسبية المقدمة للوحدات الاقتصادية.

3. عدم استخدام المعلومات المحاسبية بالقدر المطلوب لأغراض الإدارة الداخلية.
4. عدم وجود نظم للمحاسبة الوطنية.
5. عدم وجود المحاسبة الملائمة داخل سلطات الدولة والشركات العامة.
6. عدم وجود التشريعات المرتبطة بالمحاسبة والمراجعة.
7. استخدام الوحدات الاقتصادية للمحاسبة في المقام الأول لمساعدتها في التهرب من دفع ضريبة الدخل.
8. تطبيق نظم محاسبية معدة لبيئات تختلف في ظروفها الاقتصادية والثقافية والسياسية.
9. عدم توافق المعايير التعليمية في تدريس موضوعات المحاسبة في الجامعات وكليات والمعاهد.(شريعة، 2016، 77).

ثالثاً: واقع التأهيل العملي المحاسبي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية:

ونظرا لأهمية مهنة المحاسبة لكافة الوحدات الاقتصادية وفئات المجتمع المستفيدة منها باختلاف مصالحها وتزايد توقعات المجتمع من هذه مهنة، تعاظمت الحاجة إلى وجود التأهيل المهني للمحاسبين لتمكنوا من العمل بنجاح في عالم الأعمال المتغير، وأصبح التأهيل المهني المحاسبين ضرورة لا بد منها ليتمكن من انجاز المهمة الملقاة على عاتقه وبالشكل الذي يخدم عملية التنمية الاقتصادية ويلبي متطلباتها، حيث تشكل المعلومات المحاسبية أحد أهم المصادر لرسم سياسات وخطط التنمية الاقتصادية وتقويمها ومتابعتها وترشيد القرارات ذات العلاقة بها. (زوبلف، 2013، 342)

وتركز كثير من المنظمات والهيئات المهنية على مهنة المحاسبة والالتزام بالمعايير المهنية عند ممارستها من قبل المنتمين إليها، وتحقيق أعلى مستويات الأداء، وبشكل عام مقابلة متطلبات المصلحة العامة والنهوض بالمستوى الاقتصادي وتحقيق العدالة والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية (Graham, 2000, 71) .

وتشكل مهنة المحاسبة أحد المهن التي تقوم بدور اقتصادي مهم على مستوى الأفراد والمؤسسات والقطاعات الاقتصادية من حيت توجيه قرارات تخصيص الموارد والقرارات الاقتصادية.(البحيصي، 2010، 1)، كما تعد مهنة المحاسبة هي حجر الأساس لإنشاء اقتصاد وطني قوي وعالمي مشرق فلذلك تم الاعتناء بالمهنة وأنشئ لها هيئات ومنظمات دولية وعالمية عملت على رفع شأن المحاسبة من خلال المطالبة الدائمة بالتأهيل المهني للمحاسب.

كما من الضروري الاهتمام بتطوير مهنة المحاسبة للمساهمة في بتعزيز الاقتصاد، ورفع مستوى الالتزام بالقواعد المهنية للمهنة، وبناء المهارات العلمية والعملية اللازم توافرها في المحاسب الممارس للمهنة، وتوفير الوقت والجهد لأعضاء مهنة المحاسبة للتعامل مع التطورات المحاسبية، ورفع مستوى قيم مهنة المحاسبة لجعلها أداة جذب واستقطاب باستمرار لأعضاء ذوي مستوى رفيع، ورفع

مستوى تقديم خدمات ذات جودة عالية من قبل جميع أعضاء مهنة المحاسبة، وتحسين الثقة في نوعية وموثوقية تقديم تقارير مالية، وتشجيع توفير معلومات ذات أداء عالي الجودة (مدوخ، 2013، 12).

كما تلعب مهنة المحاسبة دوراً بارزاً في مجال التنمية الاقتصادية بالدول النامية من خلال تحديد نتائج الأعمال والمراكز المالية للوحدات الاقتصادية بهذه الدول, ومساعدة أصحاب المدخرات في اتخاذ قرارات الاستثمار, ومساعدة الأجهزة الضريبية في تحديد الضرائب والرسوم, المساهمة في عملية دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات.(أدم، وأخرون، 2015، 99-100)

ويتضح أن التأهيل المهني للمحاسبين والممارسة المهنية وفق الأصول والحصول على الشهادات الدولية المعتمدة سوف يترك آثارا ايجابية على الوحدات الاقتصادية، ويعمل على الحفاظ على رؤوس الاموال الفلسطينية، ويحافظ بالتالي على ديمومة عمل وحدات القطاع الخاص.

إجراءات الدراسة الميدانية:

أولاً: منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي والاستنباطي حيث تم استخدام المنهج الاستقرائي من خلاله اختبار فروض البحث وصولاً إلى التعميم الخاص بالنتائج التي سيتم التوصل إليها، وذلك من خلال تجميع الدراسات والبحوث العلمية التي تناولت الموضوع، والمراجع العربية والمراجع الأجنبية، وذلك للوصول إلى الفرضيات وإجراءات الدراسة النظرية التحليلية، أما المنهج الاستنباطي فقد تم استخدامه من خلاله الكشف عن النتائج المنطقية التي تترتب على الفروض من خلال استطلاع آراء عينة من المديرين الماليين، ورؤساء الأقسام المالية، والمحاسبين العاملين وزرارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني حول " دراسة وتحليل واقع التأهيل المهني بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية".

ثانياً: مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المدراء الماليين، ورؤساء الأقسام المالية، والمحاسبين العاملين في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني والبالغ عددهم (25) موظف وموظفة، وتم استخدام أسلوب الحصر الشامل نتيجة لصغر حجم المجتمع.

والجدول رقم (1) يبين توزيع أفراد المجتمع حسب متغيرات الدراسة كما يلي:

جدول رقم (1)

توزيع أفراد المجتمع حسب متغيرات الدراسة

المتغير	البيان	العدد	النسبة المئوية
التخصص	محاسبة	9	36.0
	إدارة أعمال	7	28.0
	اقتصاد	8	32.0

	علوم مالية ومصرفية	1	4.0
	المجموع	25	%100
المؤهل العلمي	دبلوم	2	8.0
	بكالوريوس	20	80.0
	ماجستير	2	8.0
	دكتوراه	1	4.0
	المجموع	25	%100
المسمى الوظيفي	مدير مالي	/	/
	رئيس قسم مالي	/	/
	محاسب	9	36.0
	أخرى	16	64.0
	المجموع	25	%100
سنوات الخبرة	**أقل من 5 سنوات**	6	24.0
	5 أقل من 10 سنوات	8	32.0
	10 – أقل من 15 سنة	9	36.0
	أكثر من 15 سنة	2	8.0
	المجموع	25	%100

ثالثاً: أداة الدراسة:

قام الباحثان بالاعتماد على استبانة كأداة لجمع البيانات واشتملت على مجموعة من الأسئلة التي تكونت لدى الباحث من قراءة الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، وقسمت الاستبانة إلى قسمين كما يلي:

القسم الأول: وهو عبارة عن المعلومات العامة عن المستجيب أو المستجيبة، واشتملت على (التخصص، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة).

القسم الثاني: وهو عبارة عن المعلومات الخاصة بموضوع الدراسة، ويتكون من (20) فقرة، موزعة على محاورين وهما:

المحور الأول: توجد تحديات تواجه عملية التأهيل المهني المحاسبي في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين، ويتكون من (10) فقرات.

المحور الثاني: توجد آليات لتطوير مقدرة مهنة المحاسبة في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين، ويتكون من (10) فقرات.

رابعاً: الصدق الاستبانة:

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها تقيس ما أعدت لقياسه، كما يقصد بالصدق" شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية

ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها، حيث قام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين هما:

أ- صدق المحكمين:

عرض الباحثان الاستبانة بصورتها الاولية على مجموعة من المحكمين، تألفت من عدد من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة والمتخصصين في المحاسبة والإحصاء، وقد استجاب الباحثان لآراء المحكمين بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، حيث خرجت الاستبانة في صورتها النهائية.

ب- صدق الاتساق الداخلي:

تم حساب معاملات الارتباط بين المجالات والدرجة الكلية للمجال كما هو موضح في جدول رقم (2) كما يلي:

جدول رقم (2)

معاملات الارتباط بين كل مجال والدرجة الكلية

م	المجال	معامل الارتباط	sig
1	توجد تحديات تواجه عملية التأهيل المهني المحاسبي في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين.	**0.84	0.00
2	توجد آليات لتطوير مقدرة التأهيل المهني المحاسبي في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين.	**0.64	0.00

يتضح من الجدول رقم (2) أن جميع المجالات دالة إحصائيا بمعنى عند مستوى 0.01، مما يدل على اتساق مجالات الاستبانة.

كما تم حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والمجال التي تنتمي إليه كما هو موضح في جدول رقم (3) كما يلي:

جدول (3)

معاملات الارتباط بين كل فقرة والمجال التي تنتمي إليه

م	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	م	معامل الارتباطي	مستوى الدلالة
المجال الأول			المجال الثاني		
1	** 0.78	0.01	1	**0.65	0.01
2	** 0.78	0.01	2	**0.74	0.01
3	** 0.78	0.01	3	** 0.67	0.01
4	** 0.67	0.01	4	** 0.81	0.01
5	** 0.75	0.01	5	** 0.69	0.01

6	** 0.62	0.01	6	** 0.78	0.01
7	** 0.74	0.01	7	** 0.74	0.01
8	** 0.61	0.01	8	** 0.74	0.01
9	** 0.59	0.01	9	** 0.61	0.01
10	** 0.73	0.01	10	** 0.59	0.01

** دالة عند مستوى 0.01 * دالة عند مستوى 0.05 /// غير دالة إحصائيا

يتضـــح من الجدول (3) أن جميع فقرات المقياس دالة إحصـــائيا عند مســـتوى 0.01، مما يدل على اتساق الفقرات.

خامساً: ثبات الاستبانة:

ثبات الاستبانة يعنى التأكد من أن الاجابة ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على الأشخاص نفسهم في وقت آخر، وقد تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة، حيث يوضح الجدول رقم (3) معاملات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة:

أ. معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباوخ – Reliability Coefficients):

باستخدام معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباوخ – Reliability Coefficients) تبين أن معامل الثبات يساوي (0.85).

جدول رقم (4)

معاملات الارتباط بين كل مجال والدرجة الكلية

م	المجال	معامل الثبات
1	توجد تحديات تواجه عملية التأهيل المهني المحاســبي في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين.	0.75
2	توجد آليات لتطوير مقدرة مهنة المحاســـبة في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين.	0.69
الدرجة الكلية		**0.74**

يتضح من الجدول رقم (4) أن معامل الثبات مرتفع لدى أبعاد الاستبانة والدرجة الكلية، وبذلك يكون الباحثان قد تأكدا من ثبات استبانة الدراسة، مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج، والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

ب. التجزئة النصفية:

تم حســاب الثبات الكلي للاســتبانة ومجالاتها المختلفة بين الفقرات الزوجية والفقرات الفردية عن طريق حساب معامل الثبات لكل مجال من مجالات الاستبانة باستخدام طريقة التجزئة النصفية ثم إيجاد معامل الثبات المعدل:

جدول رقم (5)

معاملات الارتباط لكل مجال من مجالات الاستبانة بطريقة التجزئة النصفية

المجال	معامل الثبات قبل التعديل	معامل الثبات مجال التعديل
توجد تحديات تواجه عملية التأهيل المهني المحاسبي في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين.	0.66	0.72
توجد آليات لتطوير مقدرة مهنة المحاسبة في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين.	0.75	0.82
الدرجة الكلية	**0.78**	**0.85**

يتضح من الجدول رقم (5) أن معامل الثبات قبل التعديل (0.78) ومعامل الثبات بعد العديل (0.85) وهو معامل ثبات عالٍ.

سادساً: المحك المعتمد في الدراسة (Ozent et, 2012):

لتحديد المحك المعتمد في الدراسة فقد تم تحديد طول الخلايا في مقياس ليكرت الخماسي من خلال حساب المدى بين درجات المقياس (5−1=4) ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (5/4=0.8) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس وهي واحد صحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (6) المحك المعتمد في الدراسة

المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	درجة التأييد
1 – 1.80	%20 – %36	منخفض جدا
أكبر من 1.80 – 2.60	أكبر من %36 – %52	منخفض
أكبر من 2.60 – 3.40	أكبر من %52 – %68	متوسطة
أكبر من 3.40 – 4.20	أكبر من %68 – %84	مرتفع
أكبر من 4.20 – 5	أكبر من %84 – %100	مرتفع جدا

ولتفسير نتائج الدراسة والحكم على مستوى الاستجابة، اعتمد الباحث على ترتيب المتوسطات الحسابية على مستوى المجالات ومستوى الفقرات في كل مجال، وقد حدد الباحثة درجة الموافقة حسب المحك المعتمد للدراسة.

سابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

أ- اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnov Test (K-S):

يعرف منحنى التوزيع الطبيعي بأنه يشـــبه الجرس (الناقوس) ويتميز بوجود تماثل بين جانبيه الأيمن والأيسر حول المتوسط، ومن سمات منحنى التوزيع الطبيعي أن المتوسط يساوي الوسيط ويساوي المنوال، وأن قيمة z والقيمة الاحتمالية sig أكبر من 0.05 .

تم اســـتخدام اختبار كولمجوروف – ســـمرنوف (Kolmogorov-Smirnov Test (K-S) لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (7).

جدول (7): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

الاستبانة	قيمة z	القيمة الاحتمالية ".Sig"
توجد تحديات تواجه عملية التأهيل المهني المحاسبي في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين.	0.85	0.62
توجد آليات لتطوير مقدرة مهنة المحاســـبة في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين.	0.96	0.58
الأداء الإداري	0.69	0.64

يتضــح من الجدول الســابق أن القيمة الاحتمالية (Sig) لجميع مجالات المقياس كانت أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وبذلك يكون توزيع البيانات لهذه المجالات يتبع التوزيع الطبيعي.

للإجابة على أسئلة الدراسة تم استخدام الرزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في إجراء التحليلات اللازمة وهي على النحو التالي:

- **النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي** : وتستخدم بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويتم الاستفادة منها في وصف عينة الدراسة.
- **معامل ارتباط بيرســون (Person Correlation Coefficient):** لحســاب معامل الارتباط وقياس صدق الاتساق الداخلي.
- **اختبار معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha):** لقياس ثبات الاستبانة.
- **اختبار التجزئة النصفية (Split Half Method):** لقياس ثبات الاستبانة.
- **معادلة سبيرمان براون للثبات:** لتعديل معامل الثبات في طريقة التجزئة النصفية.

- **اختبار تحليل التباين الأحادي One Way Analysis of Variance (ANOVA):** للتحقق من وجود فروق في متوسط تقديرات المبحوثين للمتغيرات التي تحتوي على ثلاث أنواع فأكثر.
- **اختبار T لعينيتين مستقلتين (T.test)** : للتحقق من وجود فروق ذات دلالة احصائية في متوسط تقدير المبحوثين للمتغيرات التي تحتوي على نوعين

ب- تحليل النتائج وتفسيرها:

وللإجابة على الفرضية الأولي والتي تنص على :

(يوجد تحديات تواجه عملية التأهيل المهني المحاسبي في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين.)

جدول رقم (8)

يوضح المتوسط والانحراف والنسبة المئوية والرتب لمجال تحديات تواجه عملية التأهيل المهني المحاسبي في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الرتبة
1	عدم وجود معايير محاسبية فلسطينية يعد من أسباب تأخر التأهيل المهني المحاسبي في البيئة الفلسطينية.	3.8	0.82	76	6
2	يتوقف تعزيز التنمية الاقتصادية على الممارسات المحاسبية للمستجدات المهنية في البيئة الفلسطينية.	3.44	0.58	68.8	9
3	عدم وجود دراية كافية من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية في فلسطين بأهمية التأهيل المهني المحاسبي ودوره في تعزيز التنمية الاقتصادية.	3.88	1.01	77.6	3
4	انخفاض المستوى التعليمي لمستخدمي المعلومات المحاسبية يؤثر سلباً على عملية التأهيل المهني لهم.	4	0.87	80	1
5	مستوى الاهتمام والعناية التي تتلقاها مهنة المحاسبة في فلسطين لا يرتقى إلى ما تتلقاه المهن الاخرى، مما أدي لعدم تطويرها.	3.64	1.11	72.8	7
6	عدم التوافق ما بين المحاسبين والمدققين الفلسطينيين فيما يتعلق بالممارسات المحاسبية والتنسيق بينهم، لتخطي التحديات التي تواجه عملية التأهيل المهني المحاسبي.	3.28	0.89	65.6	10
7	عدم وجود منظمات وجمعيات مهنية محايدة والاستفادة من الكفاءات العلمية والعملية في تنظيم العمل المحاسبي واصدار معايير تلائم البيئة الفلسطينية.	3.84	1.03	76.8	4

8	عدم مواكبة الأكاديميين والمهنين الفلسطينيين لمستجدات الممارسة المهنية المحاسبية وتكييف البحث العلمي في المحاسبة.	3.64	0.76	72.8	8
9	عدم وجود تنسيق بين التعليم المحاسبي والممارسة المحاسبية والبحوث العلمية في المجال المحاسبي.	3.8	1.04	76	5
10	عدم اشراك جهات سوق العمل والممارسين للمهنة في تطوير مناهج المحاسبة بأقسام المحاسبة في الجامعات الفلسطينية.	3.96	1.1	79.2	2
	الدرجة الكلية	**3.728**	**0.59**	**74.6**	

أشارت نتائج الدراسة أن نسبة عدم وجود تحديات تواجه عملية التأهيل المهني المحاسبي في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين التي بلغت (74.6%) وهو مستوى عالٍ.

بالنظر إلى الجدول رقم (8) يتضح أن أعلى الفقرات هي الفقرة رقم (4) ، والتي نصت على "انخفاض المستوى التعليمي لمستخدمي المعلومات المحاسبية يؤثر سلباً على عملية التأهيل المهني لهم" والتي نسبتها (80%)، ويتضح أن الفقرة رقم (6) ، والتي نصت على "عدم التوافق ما بين المحاسبين والمدققين الفلسطينيين فيما يتعلق بالممارسات المحاسبية والتنسيق بينهم، لتخطي التحديات التي تواجه عملية التأهيل المهني المحاسبي" احتلت المرتبة الدنيا بنسبة مئوية مقدارها (65.6%).

وللإجابة على الفرضية الثانية والتي تنص على :

(توجد آليات لتطوير مقدرة مهنة المحاسبة في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين.)

جدول رقم (9)

يوضح المتوسط والانحراف والنسبة المئوية والرتب لمجال آليات لتطوير مقدرة مهنة المحاسبة في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الرتبة
1	تولي الدولة قدر من الاهتمام للتأهيل المهني المحاسبي يمكنها من القيام بدور فعال في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين.	3.36	1.11	67.2	10
2	وضع معايير محاسبة فلسطينية يراعي الظروف البيئة يساعد في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين.	3.92	0.91	78.4	7
3	تطوير معايير للأداء المهني المحاسبي يساعد في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين.	4.2	0.91	84	3
4	وجود أصول وقواعد مهنية محاسبية مكتوبة ومتعارف عليها يساعد في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين.	4.24	0.78	84.8	2

5	توفير المحاسب المؤهل الملتزم في ممارسته لهذه المهنة بأصولها وأخلاقياتها يساعد في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين.	4.28	0.79	85.6	1
6	تأهيل المحاسب القانوني الفلسطيني التأهيل المهني وعلى مستويات لا تقل عن المستويات الدولية يساعد في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين.	4.16	0.75	83.2	4
7	حماية وحفظ استقلالية الأعضاء المهنيين وممارسة الرقابة المهنية عليهم يساعد في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين.	3.96	0.84	79.2	6
8	السعي لدى الجهات ذات الاختصاص إلى دعم الارتباط المهني بالجمعيات والمنظمات المهنية يساعد في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين.	3.8	0.96	76	9
9	السعي لدى جهات الاختصاص بتطوير آليات التأهيل المهني المحاسبي يساعد في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين.	3.88	0.88	77.6	8
10	تطوير مستوى كفاءة السلوك المهني يساعد في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين.	4.08	1	81.6	5
الدرجة الكلية		**3.988**	**0.59**	**79.8**	

أشارت نتائج الدراسة أن نسبة آليات تطوير مقدرة مهنة المحاسبة في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين التي بلغت (79.8%) وهو مستوى عال.

بالنظر إلى الجدول رقم (9) يتضح أن أعلى الفقرات هي الفقرة رقم (1) ، والتي نصت على "تولي الدولة قدر من الاهتمام للتأهيل المهني المحاسبي يمكنها من القيام بدور فعال في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين" والتي نسبتها (67.2%)، ويتضح أن الفقرة رقم (5) ، والتي نصت على "توفير المحاسب المؤهل الملتزم في ممارسته لهذه المهنة بأصولها وأخلاقياتها يساعد في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين" احتلت المرتبة الدنيا بنسبة مئوية مقدارها (85.6%).

للإجابة على الفرضية الثالثة والتي تنص على :

– هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دراسة وتحليل واقع التأهيل المهني المحاسبي بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية تعزى إلى متغير المستوى التخصص العلمي وللتحقق من ذلك تم استخدام تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق بين المجموعات:

جدول رقم (10)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للتعرف على دراسة وتحليل واقع التأهيل المهني المحاسبي بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية تعزى إلى متغير التخصص العلمي

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
	بين المجموعات	2.92	3	0.97	3.834	0.25

توجد تحديات تواجه عملية التأهيل المهني المحاسبي في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين	داخل المجموعات	5.331	21	0.25		
	المجموع	8.25	24			
توجد آليات لتطوير مقدرة مهنة المحاسبة في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين	بين المجموعات	0.762	3	0.25	0.696	0.565
	داخل المجموعات	7.664	21	0.37		
	المجموع	8.426	24			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	1.095	3	0.37	1.524	0.238
	داخل المجموعات	5.029	21	0.24		
	المجموع	6.123	24			

يتبين من الجدول رقم (10) :

أن قيمة مستوى الدلالة أكبر من $\alpha=0.05$ حيث يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية دراسة وتحليل واقع التأهيل المهني المحاسبي بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية تبعاً لمتغير التخصص العلمي.

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دراسة وتحليل واقع التأهيل المهني المحاسبي بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية تعزى إلى متغير المستوى المؤهل العلمي وللتحقق من ذلك تم استخدام تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق بين المجموعات

جدول رقم (11)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للتعرف على دراسة وتحليل واقع التأهيل المهني المحاسبي بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية تعزى إلى متغير المؤهل العلمي

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
توجد تحديات تواجه عملية التأهيل المهني المحاسبي في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين	بين المجموعات	1.225	3	0.41	1.221	0.327
	داخل المجموعات	7.025	21	0.34		
	المجموع	8.25	24			
توجد آليات لتطوير مقدرة مهنة المحاسبة في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين	بين المجموعات	0.419	3	0.14	0.367	0.778
	داخل المجموعات	8.007	21	0.38		
	المجموع	8.426	24			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.313	3	0.1	0.377	0.771
	داخل المجموعات	5.81	21	0.28		
	المجموع	6.123	24			

يتبين من الجدول رقم (11) :

أن قيمة مستوى الدلالة أكبر من α=0.05 حيث يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية دراسة وتحليل واقع التأهيل المهني المحاسبي بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

- **هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دراسة وتحليل واقع التأهيل المهني المحاسبي بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية تعزى إلى متغير المستوى المسمى الوظيفي** وللتحقق من ذلك تم استخدام اختبار "ت" "T.test" لقياس دلالة الفروق بين المجموعتين .

جدول رقم (12)

المتوسط والانحراف المعياري والقيمة المحسوبة ومستوى للتعرف على دراسة وتحليل واقع التأهيل المهني المحاسبي بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية تعزى إلى متغير المسمى الوظيفي

البعد	المسمى الوظيفي	التكرار	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "ت "	مستوى الدلالة
توجد تحديات تواجه عملية التأهيل المهني المحاسبي في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين	محاسب	9	4.14	0.39	3.10	0.005
	أخرى	16	3.49	0.55		
توجد آليات لتطوير مقدرة مهنة المحاسبة في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين	محاسب	9	4.12	0.45	0.84	0.40
	أخرى	16	3.91	0.66		
الدرجة الكلية	محاسب	9	4.13	0.28	2.20	0.03
	أخرى	16	3.7	0.54		

يتبين من الجدول رقم (12) :

أن قيمة مستوى الدلالة أقل من α=0.05 حيث يتضح أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية دراسة وتحليل واقع التأهيل المهني المحاسبي بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي توجد فروق لصالح المحاسب.

للإجابة على السؤال السادس والذي ينص على : هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دراسة وتحليل واقع التأهيل المهني المحاسبي بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية تعزى إلى متغير المستوى سنوات الخبرة وللتحقق من ذلك تم استخدام تحليل التباين الأحادي لقياس دلالة الفروق بين المجموعات

جدول رقم (13)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للتعرف على دراسة وتحليل واقع التأهيل المهني المحاسبي بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية تعزى إلى متغير سنوات الخبرة

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
	بين المجموعات	2.641	3	0.88	3.296	0.04

توجد تحديات تواجه عملية التأهيل المهني المحاسبي في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين	داخل المجموعات	5.609	21	0.27		
	المجموع	8.25	24			
توجد آليات لتطوير مقدرة مهنة المحاسبة في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين	بين المجموعات	1.459	3	0.49	1.466	0.253
	داخل المجموعات	6.968	21	0.33		
	المجموع	8.426	24			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	1.769	3	0.59	2.843	0.062
	داخل المجموعات	4.355	21	0.21		
	المجموع	6.123	24			

يتبين من الجدول رقم (13) :

أن قيمة مستوى الدلالة أكبر من α=0.05 حيث يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية دراسة وتحليل واقع التأهيل المهني المحاسبي بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية تبعاً لمتغير الخبرة العلمية، ما عد المجال الأول توجد فروق لصالح الخبرة العلمية أكثر من 15 سنة.

النتائج والتوصيات:

أولاً- النتائج: توصل الباحثان إلى النتائج العملية والعامة التالية:

أ- النتائج العملية:

1. توجد تحديات كبيرة تواجه عملية التأهيل المهني المحاسبي في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين، بوزن نسبي (74.6%).
2. توجد آليات كبيرة لتطوير مقدرة مهنة المحاسبة في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين، بوزن نسبي (79.8%).
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين استجابات المبحوثين حول دراسة وتحليل واقع التأهيل المهني المحاسبي بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية تعزى إلى متغير التخصص العلمي.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين استجابات المبحوثين حول دو دراسة وتحليل واقع التأهيل المهني المحاسبي بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.
5. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين استجابات المبحوثين حول دو دراسة وتحليل واقع التأهيل المهني المحاسبي بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية تعزى إلى متغير المسمى الوظيفي.
6. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين استجابات المبحوثين حول دو دراسة وتحليل واقع التأهيل المهني المحاسبي بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية

تعزى إلى متغير سنوات الخبرة، ما عد المجال الأول توجد فروق لصالح الخبرة العلمية أكثر من 15 سنة.

ب- النتائج العامة:

1. عدم وجود دراية كافية من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية في فلسطين بأهمية التأهيل المهني المحاسبي ودوره في تعزيز التنمية الاقتصادية.
2. انخفاض المستوى التعليمي لمستخدمي المعلومات المحاسبية يؤثر سلباً على عملية التأهيل المهني لهم.
3. عدم وجود منظمات وجمعيات مهنية محايدة للاستفادة من الكفاءات العلمية والعملية في تنظيم العمل المحاسبي واصدار معايير تلائم البيئة الفلسطينية.
4. عدم وجود تنسيق بين الممارسة المحاسبية والبحوث العلمية في المجال المحاسبي من أجل السعي لتعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين.
5. عدم مواكبة الأكاديميين والمهنين الفلسطينيين لمستجدات الممارسة المهنية المحاسبية وتكييف البحث العلمي في مجال التنمية الاقتصادية والبحث عن الحلول الاقتصادية لتنمية الاقتصاد الوطني.
6. عدم التوافق ما بين المحاسبين والمدققين الفلسطينيين فيما يتعلق بالممارسات المحاسبية والتنسيق بينهم، لتخطي التحديات التي تواجه عملية التأهيل المهني المحاسبي.
7. مستوى الاهتمام والعناية التي تتلقاها مهنة المحاسبة في فلسطين لا يرتقى إلى ما تتلقاه المهن الاخرى، مما أدي لعدم تطويرها بالشكل المطلوب لمواجهة التحديات الاقتصادية التي تواجه فلسطين.

ثانياً: التوصيات: بناءً على النتائج السابقة يوصي الباحثان بالتوصيات التالية:

1. ضرورة قيام الجهات المختصة بتطوير آليات التأهيل المهني المحاسبي وعلى مستويات لا تقل عن المستويات الدولية للمساعدة في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين.
2. ضرورة وضع معايير محاسبة فلسطينية تراعي الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئة للمساعدة في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين.
3. ضرورة قيام الجهات المختصة بدعم الارتباط المهني بالجمعيات والمنظمات المهنية للاستفادة من الكفاءات العلمية والعملية في تنظيم العمل المحاسبي واصدار معايير تلائم البيئة الفلسطينية للمساعدة في تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين.
4. ضرورة قيام الأكاديميين والمهنين الفلسطينيين بمواكبة مستجدات الممارسة المهنية المحاسبية، وتكييف البحث العلمي في مجال التنمية الاقتصادية للبحث في وضع آليات وحلول اقتصادية لدعم الاقتصاد الوطني.

5. ضرورة التوافق ما بين المحاسبين والمدققين الفلسطينيين فيما يتعلق بالممارسات المحاسبية والتنسيق بينهم، لتخطي التحديات التي تواجه عملية التأهيل المهني المحاسبي.
6. المزيد من الاهتمام والعناية بمهنة المحاسبة في فلسطين وتطويرها بالشكل المطلوب يؤدي إلى مواجهة التحديات الاقتصادية التي تواجه فلسطين.
7. التأهيل المهني للمحاسبين والممارسة المهنية وفق الأصول يترك آثاراً إيجابية على الوحدات الاقتصادية، ويعمل على الحفاظ على رؤوس الأموال الفلسطينية، ويحافظ بالتالي على ديمومة التنمية الاقتصادية.
8. ضرورة التعاون بين المحاسبين والاقتصاديين لتحديد الاحتياجات من المعلومات المطلوبة من المخططين الاقتصاديين، وذلك من أجل بناء نظام محاسبي مناسب لقياس التنمية الاقتصادية في فلسطين التي ترغب في تطوير الجوانب الاقتصادية، والمحاسبية، والمالية.
9. ضرورة الاهتمام بتطوير مهنة المحاسبة ورفع مستوى الالتزام بالقواعد المهنية للمهنة، وبناء المهارات العلمية والعملية اللازم توافرها في المحاسبين الممارسين للمهنة للمساهمة في تعزيز الاقتصاد الوطني.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. أبو السعود، ممدوح، (2014)، تطوير التعليم المحاسبي لمواكبة احتياجات التنمية بالدولة، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الخامس "المحاسبة في عالم متغير– المحاسبة في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة، المنعقد في الفترة 27 سبتمبر2014، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
2. أبو جواد، إلياس، (2011)، التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 78، بيروت، لبنان، 1–31.
3. أدم، أحمد يوسف، ومنصور، مصطفى احمد حمد، و التوم، حسب الرسول يوسف، و عبدالله، نزار عمر، (2015)، دور التعليم المحاسبي في التنمية الاقتصادية في السودان، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 2. السودان، 96–107.
4. اسكندر محمود نشوان، " تطوير إعداد ونشر القوائم المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية في ضوء التغيرات البيئية" –دراسة تطبيقية– على الوحدات الاقتصادية الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، 2004.
5. البحيصي، عصام، (2010)، نحو تطوير مهنة المحاسبة في فلسطين وتقييم الوضع الحالي للمهنة"، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد 18 ، العدد 2، غزة، فلسطين، 1–20.

6. بناني، قتيحة، (2009)، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، الكلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقره بومرداس، الجزائر.
7. حسن، عبد الفتاح أمين، وعبد الوهاب، بشرى،(2008)، التعليم المحاسبي الفرص والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بعداد، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 14، العدد 49، العراق، 180-194.
8. رمو، وحيد محمود، وإسماعيل، بشير يوسف، (2017)، الارتقاء بالتدريب المهني ودوره في تعزيز الثقة بمهنة المحاسبة- دراسة استطلاعية في اقليم كردستان العراق، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد 21، كردستان، العراق.
9. زويلف، نعام محسن حسن، (2013)، دور الالتزامات الأخلاقية للمحاسبين المهنيين في قطاع الأعمال في التنمية الاقتصادية: حالة الأردن، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 37، العدد1، 337-365.
10. شريعة، بوبكر فرج، (2016)، الدور الحالي لنظم المعلومات المحاسبية في خدمة التنمية في ليبيا، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، العدد الأول، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا، 62-82.
11. العلوي، كمال، (2012)، مبادئ المحاسبة المالية وتدقيق الحسابات الممارسات النظرية والعملية، دار الفكر العربي، ط2، القاهرة.
12. مدوخ، خيام محمد كامل، (2013)، واقع تطور مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتكنولوجي للمحاسبين في الشركات العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة، غزة، فلسطين.
13. الناظر، زهير، (2005)، دور المحاسب في التنمية الاقتصادية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول "الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة"، المنعقد بكلية التجارة ، الجامعة الإسلامية في الفترة 8-10 مايو 2005 ، غزة، فلسطين.
14. هندركسن، "النظرية المحاسبية"، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، المكتبة الجامعية الحديثة، الاسكندرية، 2005.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Al Sawalqa, A. & Obiadat, F. (2014). Bridging the Gap in undergraduate Accounting Education Programs in Jordanian Universities, (Malaysia, Malaysian economic journal, Vol. 25, No. 13.

2- Millman, G.J. (2006). Black and white fever: The state of business ethics, Financial Executive ,Vol. 22, No. 4, 26-28.

3- Ozen, G., Yaman, M. and Acar, G. (2012): Determination of the employment status of graduates of recreation department. The Online Journal of Recreation and Sport, Vol.1, lssue 2.

4- Pan, P., and Perera, H., (2012), “Market relevance of university accounting programs: Evidence from Australia”, Accounting Forum, Vol. 36 No.2, pp. 91– 108.